الثورة الجمعة 17 صفر 1432هـ الموافق 21 يناير 2011م العدد (16872)

منظمة شراكة الموازنة الدولية تعتبر ما حدث تحسناً سريعاً

اليمن تحقق مستوى متقدماً في مؤشر الرقابة على الموازنة

في العام ٢٠٠٨م لم تحقق اليمن غير عشر درجات في مؤشر الموازنة المفتوحة (obl) الصادر عن منظمة شراكة الموازنة الدولية، ودعيت اليمن إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين مستواها في مؤشر الموازنة المفتوحة وبمجرد مرور عامين تم تحقيق تقدماً ملحوظاً فقد تضاعف العدد وأصبحت الدرجات عند مستوى ٢٥ درجة، وهو ما وصفته المنظمة المختصة بتقييم شفافية الدول في موازناتها تطوراً كبيراً ويعيد التقرير الصادر مؤخراً التحسن إلى قيام الحكومة في ٢٠٠٩م بنشر عدد من وثائق الموازنة التي لم تكن تنشرها في السابق، وقيام الجهة التنفيذية بتقديم مشروع الموازنة وتقرير نهاية العام، وتقارير الموازنة التي بدأت وزارة المالية في نشرها عبر موقعها الالكتروني بحيث تمكن الجمهور من المتابعة والرقابة وتزيد من تقدم مؤشر الموازنة المفتوحة.

استطلاع/ صقر الصنيدي

- أستاذ الموازنة في جامعة صنعاء:

إعلان الموازنة له بعد اجتماعي كبير بالإضافة إلى الاقتصادي

- د/ رؤوفة حسن:

معايير متفق عليها دولياً لقياس شفافية الموازنة

ورغم هذا التقدم الذي مكننا من تجاوز اللون الأحمر في الرسم البياني الموضح للموازنات فإن أمامنا الكثير للوصول إلى مستويات متقدمة في الشفافية عبر جعل المجالس المحلية أداة من أدوات رفع المستوى والرقابة، وهو ما يسعى لتحقيقه مشروع تعزيز المناصرة الوطنية للشفافية بمعايير المبادرة الدولية للموازنة المفتوحة والذي يسير ضمن توجه مدني متمثل بمؤسسة برامج التنمية الثقافية وبتمويل دولي ممثل ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيشمل تنفيذ المشروع أمانة العاصمة صنعاء وعدن وحضرموت والحديدة وعمران وهي المحافظات التي سيخلق فيها نواة المراقبين المحليين المؤهلين لتقييم مستوى التحسن أو التراجع.

وكما يقول/ محمد علي جميل وكيل الشئون المالية في محافظة صنعاء فإن هذا الدور سيسهم في دعم المحافظة وتحسين الإدارة المالية فيها إلى مستويات أفضل تمتلك وتطبق معايير دولية ذات شفافية أعلى وسيسهم في خلق نظام مالي جيد نظراً للفترة الزمنية القصيرة لوجود المحافظة التي كانت تابعة لأمانة العاصمة، كما سيسهم في تغيير وضع اليمن في مؤشر الموازنة المفتوحة لتصبح في حال منافسة مع دول متقدمة.

وفي الرؤية التي يحملها عبدالله محمد ضبعان وكيل أول محافظة صنعاء بنود من شأنها تحسين الصورة بشكل أسرع بحيث يتم العمل على تعميم المعايير المتبعة لفرض الشفافية لدى جميع المرتبطين بالعمل المالي سواء كانوا سلطة محلية أو إداريين يتبعون الجهاز الفني، وأيضاً خلق نقاش أوسع مع الجهات المعنية المختلفة وإيجاد المزيد من فرص التفاهم والتعاون لجعل الشفافية في نطاقات واسعة تصل إلى الجميع في أقل وقت.

توفير وثائق الموازنة

توضح الدكتورة/ رؤوفة حسن رئيسة مؤسسة برامج الثقافية الجهة المنفذة لمشروع مسح الموازنة المفتوحة أن مسح الموازنة يقيم مدى توافر وثائق الموازنة الثمانية الأساسية في كل بلد بالإضافة إلى مدى شمولية البيانات الموجود بكل من هذه الوثائق، إلى جانب مسح مدى وجود الإشراف الفعال الذي تقوم به السلطة التشريعية والمؤسسات العليا لتدقيق الحسابات والفرص المتاحة للجمهور، وتضيف أن مسح الموازنة الذي تجريه المنظمة لا يعتمد على تسجيل الانطباعات أو الاستطلاع وإنما يتم اتباع معايير متفق عليها دولياً لتقييم الشفافية والمساءلة في موازنة كل بلد.

ويقوم خبراء مختصون بإعداد استبيان دقيق يشمل الإجابة على الأسئلة الخاصة بالموازنة المفتوحة.

وطبقاً لتقرير المنظمة فإن الشفافية والمشاركة الشعبية هما حجر الزاوية لحكومة فعالة وقابلة للمساءلة وبدون الحصول على المعلومات لا يمكن للمشرعين ومدققي الحسابات ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والجمهور على نطاق واسع للمشاركة بفعالية في صنع القرار أو مساءلة السلطة التنفيذية عن استخدام المواد العامة، ويمكن للشفافية والمشاركة الشعبية بدورهما تعزيز مصداقية اختيارات السياسات وفعالية مداخلاتها، ويمكن أن يؤدي غياب الشفافية إلى اختيار برامج غير مرغوب فيها وغير مناسبة إضافة إلى الفساد والإهدار في الإنفاق.

ومن الفوائد أن الدول الأكثر تمتعاً بالشفافية يمكن لها أن تدخل سوق الأموال العالمية بشكل أفضل وتقترض بتكاليف أقل، ويعد توسيع شفافية الموازنة أمراً حيوياً لرصد التقدم في تحقيق التنمية الدولية مثل أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

ويعتبر المسح المقياس المستقل والمقارن الوحيد لشفافية الموازنة حول العالم نظراً لإتباعه معايير أعدها صندوق النقد الدولي ضمن ميثاق الممارسات السلمية في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أفضل الممارسات المتعلقة بشفافية الموازنة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (intosai) وذلك في إعلان ليما بشأن المبادئ الأساسية للرقابة المالية.

وينبغي كما يقول التقرير على السلطة التنفيذية إصدار وثيقتين يفصلهما على الأقل شهر وهي بيان ما قبل الموازنة ويعرض الافتراضات المستخدمة في إعداد الموازنة مثل التوقعات الخاصة بالعوائد والإنفاق ومستويات الدين ومخصصات القطاعات، والوثيقة الثانية مشروع الموازنة التنفيذي ويعرض إعلان الحكومة التفصيلي عن السياسات والأولويات التي تنوي انتهاجها في عام الموازنة القادم بما في ذلك المخصصات المعنية لكل وزارة.

البعد الاجتماعي لإعلان الموازنة

الدكتور علي اليدومي أستاذ الموازنة في كلية التجارة جامعة صنعاء يشير إلى البعد الاجتماعي الذي تمثله شفافية الموازنة وهذا البعد يقدم لنا تفاصيل أولويات الحكومة ومدى اهتمامها بحياة الناس وصحتهم وتعليمهم فمن خلال قراءة مخصصات الجهات المعنية بهذه الأمور يتم معرفة مدى الاهتمام بكل جانب اجتماعي معين.

ويؤكد أستاذ الموازنة وجود تناقض عند إعداد الموازنة وربطها بالخطة وأكبر دليل هو طلب الاعتماد الإضافي الذي تحول إلى ظاهرة سنوية قد يحرج شفافية الموازنة المفتوحة.

ومن الجيد النظر إلى خطة الإصلاح المالي الذي انتهجته الحكومة منذ ٢٠٠٢م وتتبعه عبر الموازنة المفتوحة التي تتيح الإلمام بالإحصائيات والأرقام وسير عملية الإصلاح المالي والمعوقات التي تواجهه، وينسبه أستاذ الموازنة إلى ضرورة وجود باحثين ماليين فما هو موجود هم مختصون ماليون وليسوا باحثين لهم استقلالية النتائج، محذراً من غياب الثقة بين المالية والجهات حيث يؤدي ذلك إلى خلق نقاشات بين الطرفين وتجادل في الأرقام ما يؤدي إلى تباطأ الخطط وعدم السير وفقاً لها ومطاوعة المبالغ المقدمة وليست المبالغ المحددة للإنجاز.

مشكلات البحث عن المعلومة

واجه محمد الأغبري العديد من المشكلات حين كان يدرس في قسم المحاسبة جامعة صنعاء وأراد إجراء بحث حول الموازنة حيث لم يجد النسخ المطلوبة من الموازنة واضطر لتجميع بيانات متفرقة خلقت لديه أسئلة أكثر مما ساعدته في الوصول إلى إجابات، ورغم حصوله على تقدير جيد في البحث إلا أنه ما زال يتذكر الحيرة الملازمة له أثناء العمل.

يقول الأغبري/ كل من ذهبت للبحث لديهم عن ميزانية يعمدون إلى الاعتذار عدة مرات أحياناً يريدون رسائل تعريفية وعندما نحضرها يريدون وضوح في مهمتي ثم يأتوني بصفحة معلومات وبيانات مرت عليه عدة سنوات.

يورد/ يحيى الشرفي المنسق في المشروع قصة تم اعتمادها لقياس مدى التعاون في تقديم المعلومات المتعلقة بالموازنة فقد تم إرسال شخص عادي ليس له صفة اعتبارية ويمثل نفسه فقط إلى جهة مهمتها مرتبطة بتعميم الموازنة وتم عرقلة مهمتي أكثر من مرة فقد تم سؤاله أولاً عن صفته وعندما أخبرهم بعدم انتمائه إلى أي جهة مختصة وأنه مواطن من حقه الإطلاع طلب منه أن يحدد الجزية التي يريد معرفة موازنتها وأن يحدد المدة الزمنية التي يقصدها والأفضل أن يحدد الهدف من سعيه للحصول على المعلومة.

وبعد رحلات متعددة إلى الجهة تم إعطاؤه بيانات غير مكتملة لطلبه وصاحبه إحساس بكونه ضيفاً غير مرغوب فيه إطلاقاً، طبقاً للمعايير المتبعة لمؤشرات الموازنة فإن أسلوب منع أو حجب أو تجزئة المعلومات يقلل من درجات التقدم بحيث ينبغي على الدولة توفير المعلومات بصورة سهلة وميسرة للمواطنين وأن تجعلها في متناول الجميع كشرط أساسي للتقدم كما أن هذه المعلومات يفترض بها أن تكون حديثة وأن توضع في قوالب مبسطة تحت مسمى ميزانية المواطن التي يتمكن من التعامل معها وفهم ما يدور حوله وبالتالي المساهمة في الدفع بالتنمية والتفكير بروح الجماعة والإحساس بالمعرفة وإمكانية مناقشة ملاحظته في المستوى الذي هو فيه.

يقول المسئول الإعلامي في البرامج الثقافية أحمد الزرقة: إن معرفة المواطنين للموازنات ومعرفة النفقات والإيرادات يساعد في تفهمهم لخطط الإصلاح التي تنتهجها حكوماتهم ويصبحون أعضاء إيجابياً داخل المجتمع، كما تتولد لديهم ثقة بالخطوات التي تقوم بها الحكومة ولا يكونون ضمن دائرة شكوك يمكن تطويرها لعدم توفر المعلومات الكافية.

ويشير الزرقة إلى وجود رابط بين التطور الديمقراطي ونشر الموازنات فالبلدان الأكثر ديمقراطية لا تتوفر لديها تحفظات بشأن موازناتها وتعتبرها جزءاً من مسيرتها في توسيع الديمقراطية بينما الدول الأقل ديمقراطية تظهر تحفظاً أكثر وحجباً للمعلومات واختصاراً للبيانات وجعل الحصول عليها مهمة عسيرة غير متوفرة إلا للبعض ويحرم منها كثيرون ما يخلق لديهم إحساساً بعدم ضرورة تتبع الموازنة نظراً لصعوبة الحصول على بياناتها.